بمناسبة اليوم العالمي للمرأة.. إشادة نيابية بإنجازات المرأة البحرينية ودورها في مسيرة التنمية الوطنية

أكد عدد من النواب واللجان النيابية أن المرأة البحرينية تواصل تحقيق الإنجازات النوعية في مختلف مجالات العمل الوطني، مشيدين بدورها البارز في دعم مسيرة التنمية الشاملة في مملكة البحرين، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف الثامن من مارس من كل عام.

وأشادت لجنة الخدمات بمجلس النواب بما حققته المرأة البحرينية من إنجازات متميزة في مختلف الميادين، وبإسهاماتها الفاعلة في دعم مسيرة التنمية الشاملة بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

ورفعت اللجنة بهذه المناسبة أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، وصاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وإلى صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك البلاد المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، مثمنةً الدور الوطني الكبير الذي تقوده سموها في تعزيز مكانة المرأة البحرينية وتمكينها في مختلف المجالات.

وأكدت اللجنة حرص مجلس النواب على تعزيز التشريعات الداعمة للمرأة وتسليط الضوء على

○ جليلة السيد.

○ د. مريم الظاعن.

○ لولوة الرميحي.

○ مريم الصائغ.

مكتسباتها في مختلف القطاعات، مع التركيز على التمكين السياسي والاقتصادي وتعزيز الاستقرار الاجتماعي وتقوية دعائم الأسرة، من خلال تبني قوانين تكفل حقوق المرأة وتوفر لها فرصًا متكافئة في العمل والتعليم ومواقع صنع القرار.

وفي السياق ذاته، أكدت النائب جليلة علوي السيد أن يوم المرأة العالمي يمثل محطة مهمة لتقدير الدور الكبير الذي تضطلع به المرأة في مختلف مجالات الحياة، مشيدة بما حققته المرأة البحرينية من حضور فاعل وإسهامات راسخة في مسيرة البناء الوطني والتنمية الشاملة.

وأوضحت أن المرأة البحرينية أثبتت قدرتها على المشاركة الفاعلة في جميع مواقع العمل والعطاء، سواء في المجالات التشريعية والتنفيذية أو في القطاعات التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، مؤكدة أنها أصبحت شريكًا أساسيًا في صناعة القرار ودعم مسيرة التنمية في المملكة.

بدورها، أكدت النائب الدكتورة مريم الظاعن أن اليوم الدولي للمرأة يمثل مناسبة لتأكيد الدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة في المجتمعات، مشيرة إلى أن المرأة البحرينية استطاعت تحقيق إنجازات بارزة بفضل الدعم الذي تحظى به من القيادة الرشيدة والجهود التي يبذلها المجلس الأعلى للمرأة في تمكينها وتعزيز حضورها في مختلف القطاعات.

وأشارت إلى أن التحديات التي شهدتها المنطقة مؤخرًا أظهرت الدور الوطني الكبير الذي تقوم به المرأة البحرينية في مختلف مواقع العمل، سواء في القطاعات الأمنية والصحية والخدمية أو من خلال المبادرات المجتمعية والعمل التطوعي.

من جانبها، أشادت النائب لولوة الرميحي بالدور الريادي الذي تضطلع به المرأة البحرينية في مختلف المجالات، مؤكدة أن ما حققته من إنجازات يعكس مسيرة حافلة بالعطاء في ظل المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم.

وأكدت أن المرأة البحرينية أثبتت كفاءتها العالية من خلال تقلدها العديد من المناصب القيادية في القطاعين العام والخاص، ومشاركتها الفاعلة في مواقع صنع القرار في السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وشددت الرميحي على أن المرأة البحرينية أثبتت حضورًا وطنيًا مشرفًا في مواجهة مختلف التحديات والأزمات، حيث وقفت جنبًا إلى جنب مع الرجل في مختلف مواقع العمل والمسؤولية، وأسهمت بفاعلية في دعم الجهود الوطنية للحفاظ على أمن الوطن واستقراره.

وأكدت أن ما حققته المرأة البحرينية من إنجازات يعكس حجم الدعم الذي تحظى به من القيادة الرشيدة والبيئة الوطنية الداعمة لمشاركتها في مختلف المجالات، مشددين على أن المرأة ستظل ركيزة أساسية في بناء المجتمع وتعزيز مسيرة التنمية الوطنية.

بدورها اشارت النائب مريم الصائغ الى ان يوم المرأة العالمي يكتسب في مملكة البحرين، معنىً خاصًا، إذ تحظى المرأة البحرينية بمكانة رفيعة ودعم مستمر من القيادة الحكيمة، ما مكّنها من أن تكون شريكًا أساسيًا في مسيرة التنمية الوطنية.

وأضافت ان المرأة البحرينية اثبتت حضورها في جميع المجالات؛ فهي في مواقع القيادة، وفي ميادين العمل التطوعي، وفي الصفوف الأولى لخدمة المجتمع، وخاصة مع الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة، وما يرافقها من أجواء الحرب والتحديات الإنسانية، حيث تواصل المرأة البحرينية دورها الفاعل، فنراها في ساحات العطاء، وفي كل ميدان يحتاج إلى التضحية والإنسانية، وهذا الحضور يعكس قوة إرادتها وصلابة عزيمتها، ويؤكد أن المرأة البحرينية لا تعرف التراجع أمام التحديات.

الرأي الثالث

وتظل البحرين قوية ومصونة

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

أول السطر:

الكلمة السامية التي تفضل بها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، بمناسبة العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك، أكدت السياسة البحرينية الحكيمة، وأشادت بما أبداه الجميع من مشاعر صادقة في الولاء والانتماء في هذه الأوقات الدقيقة.. وكلنا سمعا وطاعة سيدي.

للعلم فقط:

قيام صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، بزيارة جامع مركز أحمد الفاتح الإسلامي، وكاتدرائية سيدة العرب في عوالي.. رسالة واضحة في حرص الدولة على رعاية الجميع، وأهمية دور الدين والمنابر في تعزيز الوحدة الوطنية ودعم التلاحم المجتمعي.. وكلنا سمعا وطاعة سيدي.

وتظل بلادي قوية ومصونة:

استهداف إيران للمنشآت المدنية، والمنازل، والممتلكات الخاصة والعامة، ومحطات التكرير ومحطات تحلية المياه، والجامعات والمناطق السكنية.. تطور خطير، وتصعيد آثم، فهل هذه المنشآت مواقع عسكرية..؟ لقد كشفت إيران عن نواياها الخبيثة وتعمدها في الإضرار بالجميع بلا استثناء.

الجميع يسمع اليوم عن تجاوز إيران «القانون الدولي الإنساني»، ولمزيد من المعرفة والتثقيف نقول إن هذا القانون هو مجموعة القواعد التي ترمي إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة لدوافع إنسانية. ويحمي هذا القانون الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فعال في الأعمال العدائية..، كما أنه يفرض قيودًا على وسائل الحرب وأساليبها. ويُعرَف القانون الدولي الإنساني أيضًا «بقانون الحرب» أو «قانون النزاعات المسلحة».

«القانون الدولي الإنساني» يتضمن مبادئ أساسية، من أبرزها: «مبدأ الإنسانية» الذي يهدف إلى حماية كرامة الإنسان في جميع الظروف.. و«مبدأ التمييز» الذي يفرض على الأطراف المتحاربة التمييز بين المدنيين والمقاتلين، ويمنع استهداف الأشخاص الذين لا يشاركون في القتال.. فهل التزمت إيران بهذه المبادئ في ظل استهدافها للأعيان المدنية والأراضي البحرينية وكذلك الخليجية والعربية وغيرها؟

«القانون الدولي الإنساني» يؤكد حزمة من الحقوق، من أبرزها: «حق الحياة»، و«حق السلامة النفسية والجسدية»، و«حق التنقل»، و«حق الأمان الشخصي».. فهل ما تقوم به إيران لم يؤثر على حق الإنسان عموما والمواطن والمقيم خصوصا، في حق الحياة والسلامة النفسية والجسدية من الترويع والإصابات والقتل، وفي حق التنقل بعدما تعطلت الحركة في المطارات، وفي حق الأمان الشخصي بعدما وجد الناس أنهم غير آمنين جراء الهجمات العشوائية.. فأي دين وأي إسلام هذا الذي تتغنى به إيران، وتسمى نفسها بالجمهورية الإسلامية..؟؟

مملكة البحرين تواصل جهودها في الدفاع عن سيادتها والحفاظ على مواطنيها والمقيمين على أرضها.. مملكة البحرين مجتمع التسامح والتعايش والسلام والحلول الدبلوماسية لإنهاء النزاعات وتجنب الحروب. مملكة البحرين وطن الإنسانية والتنمية المستدامة.. وهي قوية ومصونة.. ورحم الله الإمام الشافعي حينما قال: «جزى الله الشدائد كل خير.. عرفت صديقي من عدوي».

ملاحظة واجبة:

«الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين» أصدر بيان دعم وتأييد لمملكة البحرين، ورفض الهجمات الإيرانية العدائية.. ترى هل أصدر «الاتحاد العام لعمال البحرين» بيان استنكار الاعتداء الإيراني الآثم على البلاد، وتضرر المواطنين والمقيمين والعمال والمؤسسات والمنشآت..؟ مجرد سؤال، نرجو الإجابة عليه.

آخر السطر:

«كل من تخلى عن ضميره الوطني وخان بلاده، وتعاون في الاعتداء على مملكة البحرين، من خلال قيامه بتصوير مواقع ومنشآت حيوية، ونشرها في وسائل التواصل الاجتماعي، ليتم استخدامها في الاعتداء الإيراني الآثم على البحرين، فهو شريك في هذا العدوان، وسينال جزاءه وفق القانون».. تصريح واضح وحاسم لمعالي وزير الداخلية.. ولا مجال اليوم للتلاعب بالكلمات والألفاظ، فهذا اليوم هو يوم الوطن، ومن يعين العدو بصورة أو تعليق أو تعاطف وغيره، فهو يشارك في الاعتداء على الوطن والمواطنين، ولا بد أن ينال عقابه. أو يرحل إلى من يتضامن معه ضد وطنه وأهله.. رفعت الأقلام وجفت الصحف.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

محاكمة زوجين آسيويين تسببا في وفاة رضيعهما ودفناه سرا بساحة ترابية

بدأت المحكمة الكبرى الجنائية محاكمة زوجين آسيويين تسببا في وفاة رضيع لم يكمل شهره السابع بسبب سوء المعاملة والإهمال بعد عدم قيامهما بالمحافظة على حياته وسلامته ومراجعة الطبيب اثناء وبعد ولادته ما ادى الى وفاته، حيث قاما بدفنه في احدى المناطق المفتوحة بمساعدة المتهمة الثالثة من دون إخبار أحد، حيث حجزت المحكمة جلسة 14 ابريل للحكم على المتهمين.

كانت بداية الواقعة بمعلومات وصلت الى جهات التحقيق من مصادر سرية مؤكدة تفيد قيام زوجين آسيويين بدفن طفلهما في منطقة عذاري، وعلى إثر ذلك تم تكثيف التحريات وأكدت صحة المعلومة وتم التوصل الى هويتهما كما تم التوصل إلى أن المتهمة الأولى تعمل بشكل جزئي في شركة خاصة، وبسماع شهادة إحدى زميلاتها في العمل أكدت أن المتهمة أخبرتها أنها وضعت حملها وبعدها تضاربت أقوالها حول الطفل، إلى أن علمت أنه توفي بعد يومين من الولادة وتم دفنه بإحدى الساحات القريبة من العمل.

وأقر المتهمان بما نسب إليهما، وأقرت المتهمة الأولى بأن المتهمة الثالثة كانت رفقتها اثناء دفن الطفل، وتم التوجه إلى موقع دفن الطفل واستخراج الجثة، وبعد عمل المزيد من اعمال البحث والتحري تم التوصل الى هوية المتهمة الثالثة ودورها المتمثل في دفن الطفل رفقة المتهمين.

وشهد الطبيب الشرعي بأنه ورد إخطار هاتفي مفاده قيام متهمين بدفن جنين بالقرب من منتزه عذاري، وعلى إثر ذلك انتقل إلى موقع العثور على الجثة، حيث عاين جثمان الجنين وتبين أنه في حالة تحلل وأن عمر الجنين يتراوح بين ستة وسبعة أشهر، وتعذر تحديد جنسه وثبت اكتمال عظامه وخلوها من الكسور الحيوية، مع تحلل كامل للأحشاء الداخلية، وعدم وجود إصابات تشريحية قاطعة يمكن الجزم بأنها سبب مباشر للوفاة، كما تعذر فنيا تحديد سبب الوفاة أو الجزم بحدوث حياة بعد الولادة أو تحديد مدة الحياة وأن الثابت أن الحبل السري قد قطع بعد الولادة وربط بخيط غير طبي، ما يدل على عدم تلقي أي رعاية طبية أثناء الولادة، وأن الجنين في هذا العمر الحملي يحتاج إلى رعاية طبية متخصصة للبقاء على قيد الحياة، وأن عدم تقديم تلك الرعاية يُعد حالة إهمال. واعترفت المتهمة الأولى في تحقيقات النيابة العامة بما هو منسوب إليها من اتهام، وأقرت بأن المتهمة الثالثة قد ساعدتها في دفن جثة الطفل بينما المتهم الثاني كان يبحث عن مكان لدفن الجثة، واعترف المتهم الثاني بتحقيقات النيابة العامة بما هو منسوب إليه من اتهام وأقر بأن المتهمتين الأولى والثالثة هما من قامتا بدفن جثة الطفل.

بحكم محكمة تنظيم الشركات والإفلاس..

حل شركة استثمارات مالية شهيرة بعد خسائر بلغت 90% من رأس المال

قضت المحكمة الكبرى الدائرة السابعة المتخصصة في إعادة تنظيم الشركات والإفلاس بجلسة 25 فبراير، بحل شركة شهيرة للاستثمارات المالية بعد سلسلة من التعثرات على مدار أعوام، حيث قضت المحكمة بتعيين مصفٍ لها تكون مهمته تسلم الأصول والأموال والجرد وبيان ما لها من حقوق والتزامات واتخاذ ما يلزم للوفاء بما عليها من ديون وتسوية المركز المالي لكل طرف من أطرافها وتسوية مركزها المالي قبل الغير وإدارة الشركة لحين تصفيتها خلال شهرين من تاريخ صدور الحكم.

وفي تفاصيل الدعوى، قالت المحامية الدكتورة كلثم الكوهجي إن المدعية الأولى شركة مساهمة بحرينية مغلقة، تمارس أنشطة إدارة الأموال وشركات الاستثمار (فئة 1)، وأن موكليها أعضاء في مجلس

○ المحامية د. كلثم الكوهجي.

الإدارة طالبوا بحل الشركة نظرا للخسائر التي شهدتها الشركة منذ عدة سنوات وتراكم الديون، إلا أنهم فوجئوا بباقي الأعضاء يرفعون دعوى اختصموا فيها موكليها طالبوا في دعواهم بإخراج موكليها من مجلس الإدارة مع بقاء الشركة قائمة ومستمرة كون الأزمات المالية التي تمر بها طبيعية.

حيث أشارت إلى أنها رفعت دعوى متقابلة ضدهم طالبت فيها بحل وتصفية الشركة وبندب خبير لبيان إساءة استعمال السلطة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والخطأ في الإدارة الذي أدى إلى الخسائر والأضرار بالغير وتمكين مصرف البحرين المركزي للخبير من الاطلاع على تقارير الشركة والإنذارات التي وصلت لها من المصرف بسبب السياسية الخاطئة للأعضاء.

حيث انتدبت المحكمة خبيرا انتهى في تقريره إلى أن الشركة تكبدت خسائر منذ 2009 وعلى مدار أكثر من 10 سنوات بالإضافة إلى تآكل الأصول وخسائر جاوزت 30 مليون دولار بالإضافة إلى القصور في الإدارة ومخالفة قواعد مصرف البحرين المركزي واستمرار الخسائر وعدم القدرة على حل المشكلات، وأشار التقرير إلى أن خسائر الشركة منعت وجود استثمارات جديدة مع تحفظ المصرف على سياستها وانخفاض القيمة الاسمية لسهم الشركة من دولار في تاريخ الاكتتاب إلى 0.102 دولار بانخفاض بلغ 89.9 % مما يعكس الخسائر التي تعرضت لها الشركة.

من جانبها قالت المحكمة إن المقرر في قواعد الشركات التجارية أنه فيما عدا شركات المساهمة العامة يجوز للمحكمة أن تحل الشركة بناء على طلب أحد الشركاء متى توافر المسوغات الخطيرة الداعية إلى ذلك سواء بظروف خاصة للشركة كأن تتعرض لخسائر أو تعصف بها ظروف استثنائية، أو أسباب تعود إلى أحد الشركاء وأن يكون أتي بالأسباب الخطيرة التي من شأنها أن تعيق نشاط الشركة.

وقالت إن الثابت من أوراق الشركة أن عقد التأسيس لم يتفق على إجراء في حالة الرغبة في تخفيض رأس المال أو إخراج أحد الأعضاء من الشركة، كما أن خطاب مصرف البحرين أكد تخلف الشركة عن تسليم التقارير المطلوبة على مدار 5 سنوات كما ثبت من خلال محاضر الجمعية العمومية علم المساهمين بفقد الشركة لـ 90 % من رأس مالها كما أن تقرير الخبرة أكد تعرض الشركة لخسائر كبيرة وجاء الرأي الفني بعدم وجود جدوى لاستمرارها.

حيث أشارت المحكمة أنها ترى أن تلك الأسباب خطيرة وموجبة لحل الشركة خاصة مع وقوع خسائر بنسبة 90 % من قيمة رأس المال الأمر الذي يجعل استمرار الشركة أمرا غير ذي جدوى.

خلاف على هاتف ينتهي بحادث طعن على ساحل المالكية

انتهى خلاف على هاتف إلى طعن شاب عشريني لآخر على ساحل المالكية، إلا أن الأخير تم إنقاذه بعد نقله إلى السلمانية وانتهاء إصابته إلى وقوع عاهة مستديمة قدرتها اللجان الطبية بنسبة 1 %، فيما أقر المتهم بارتكاب الواقعة وبدأت المحكمة الكبرى الجنائية أمس أولى جلسات محاكمته وقررت التأجيل لجلسة 15 مارس.

حيث وجهت النيابة العامة أنه في 20 أكتوبر 2025 اعتدى على سلامة جسم المجني عليه، حيث قام بطعنه بواسطة سكين في منتصف صدره وأحدث فيه الإصابات الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعي، والتي أفضت إلى عاهة مستديمة بنسبة 1%.

وكان بلاغ قد ورد إلى غرفة العمليات يفيد بوجود مشاجرة بساحل المالكية انتهت بنقل شخص إلى مستشفى السلمانية جراء تعرضه لطعنة في الصدر، وبأخذ أقواله ذكر وقوع خلاف بينه وبين المتهم عبر الهاتف، وطلب منه الأخير الالتقاء على ساحل المالكية، وبالفعل توجه مع أصدقائه والتقى المتهم، الذي طلب منه التحدث على انفراد.

وأضاف أنه فوجئ بقيام المتهم بضربه في منتصف صدره بسكين، شعر بالألم وسقط، وعليه تدخل أصدقاؤه وقاموا بسحبه وسحب السكين وإنقاذه حيث عثر على أداة الجريمة في موقع المشاجرة، وبسؤال المتهم أقر بأنه اعتدى على المجني عليه بسكين.

كما شهد الطبيب الشرعي بأنه بعد إجراء الكشف الطبي على المجني عليه، تبين أنه تعرض إلى إصابة طعن في الصدر نتيجة نزيف وتجمع دموي داخل التجويف الصدري، يتطلب تدخلًا جراحيًا ويحتاج إلى تركيب أنبوب تصريف صدري ومتابعة علاجية، وأن الطبيعة الفنية للإصابة تشير إلى تعرضه للاصطدام بجسم صلب ذات حافة حادة وطرف مدبب، أي سكين، وأن ما حدث يتفق مع ما ذكره المجني عليه، والتي نتج عنها عاهة مستديمة بنسبة 1%.